المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/07/2014

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال في قلب المنتدى العالمي لحقوق الانسان

بواسطة qadayaبتاريخ 21 يوليو, 2014 في 07:41 مساءً | مصنفة في الوطنية | لا تعليقات

محمد حمضي– لأن المساحة الزمنية التي تفصل المغرب عن احتضانه للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بدأت تضيق يوما بعد يوم. ومن أجل ضمان اشعاع جهوي ، كمي ونوعي لهذا المنتدى الدولي بكل رهاناته وتحدياته على مستوى جهة طنجة \ تطوان . وتوفيرا للبيئة المحفزة والمشجعة التي ستضمن الانخراط الواسع لمكونات النسيج المدني بجهة الشمال ، الفاعل في مجال حقوق الانسان بأجيالها القديم منها والجديد. اعتبارا لكل هذا ، كان أعضاء وعضوات اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال يوم الجمعة 17 يوليوز ،على موعد بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة ، من أجل اطلاق مسلسل الإعداد لهذا الحدث .

اللقاء الإعدادي انطلق بكلمة توجيهية تقدمت بها السيدة سلمى الطود ، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، ركزت فيها على السياق العام للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضن مراكش نسخته الثانية أيام 27 ، 28 ، 29 ، 30 نونبر المقبل . وذكرت بأن الغاية من عقد هذا المنتدى تتجلى في " مناشدة الوعي الدولي باحترام عالمية حقوق الإنسان، وعدم قابليتها للتجزئة " . أما بالنسبة لوقوع الاختيار على المغرب لاحتضانه الطبعة الثانية لهذا المنتدى الدولي ، تقول الأستاذة سلمى الطود ، فقد أملته عدة اعتبارات ، نذكر منها : الدور المنتظر من المغرب أن يلعبه في ايصال الرسالة الحقوقية للمنطقة المغاربية – اعطاء المنتدى دفعة قوية لمسلسل الإصلاحات وتعزيز الديمقراطية التي يعرفها المغرب –..... وقدمت بعد ذلك عناوين أهم المواضيع التي سينكب المشاركون والمشاركات في المنتدى العالمي على مناقشتها، نذكر منها: عقوبة الإعدام: مشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان – الفساد: انتهاك لحقوق الإنسان – الديمقراطية وحقوق الإنسان : التوافق والصراع – حماية المدافعين عن الحقوق – الأنترنيت وحقوق الإنسان – الحريات الفردية :الضمير والمعتقد والفكر والابداع ، وحرية التصرف في الجسد ، وحرية التنقل –.....

مباشرة بعد ذلك انتقل الاجتماع الى التفاعل مع مشاريع الأوراق والأرضيات التي تكلف بإعدادها أعضاء وعضوات باللجنة الجهوية من أجل تحجز هذه الأخيرة للجهة الغنية بتنوعها ، مشاركة نوعية في هذا المحفل الحقوقي الدولي . وهكذا قدم الأستاذ عبد الله أونير أرضية الندوة الموضوعاتية " من النسائية إلى المساواة " التي ستشكل محطة علمية لفتح نقاش عميق حول تطور حقوق الانسان من مطلب المساواة إلى الحق في المساواة . ومن المنتظر أن يتناظر حول هذا الموضوع العديد من الخبراء من المغرب ومن خارجه . الورقة الثانية حول " المشاركة في الفضاء الحر للثقافة والفنون " تقدم بها الأستاذ نوفل الخناس ، استعرض فيها مجالات مشاركة اللجنة الجهوية وشركائها والنسيج الجمعوي بالجهة في فعاليات المنتدى المسيرة ذاتيا . وعلى نفس المنوال سارت الورقة التي قدمت خطوطها العريضة الأستاذة نفيسة أزيلالي حول " المشاركة في مدارس التكوين الموجهة للشباب " . أما الأستاذة سعاد النجار فقد قدمت تصورا أوليا حول مساهمة جهة الشمال في " معرض الاقتصاد التضامني " الذي سينظم بمراكش على هامش المنتدى العالمي .

ولأن التعبئة هي أساس ضمان الحضور النوعي لجهة طنجة \ تطوان ، بالآلية الجهوية لمؤسستها الوطنية الحقوقية ، وشركاء هذه الأخيرة ، والمجتمع المدني الفاعل ، في هذا المحفل الحقوقي العالمي ، قدم الأستاذ محمد حمضي ورقة مبتدئها ومنتهاها ، ضمان وصول دوي احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الانسان لكل البيوت بجهة النفوذ الترابي للجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال . ولتحقيق هذا الهدف، جاءت الورقة حاملة لجملة من الآليات والتدابير التي سيطلق الشروع في تنزيلها بداية من الأسبوع الأول لشهر غشت.

http://www.qadaya.info/news/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84/

الصحافة الجهوية رافعة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

بواسطة qadayaبتاريخ 21 يوليو, 2014 في 08:08 مساءً | مصنفة في الوطنية | لا تعليقات

محمد حمضي – تفعيلا لاتفاقية الشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي بغاية النهوض بثقافة حقوق الإنسان في وسائل الإعلام ، وبتنظيم من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، احتضنت مدينة طنجة يوم الخميس 26 يونيه الأخير، ورشة تدريبية استفاد منها أزيد من 25 ممثل وممثلة للمنابر الإلكترونية بجهة طنجة \ تطوان .

الورشة وكما جاء في بلاغ في الموضوع ،انعقدت تحت شعار " الصحافة الجهوية : رافعة للنهوض بحقوق الانسان وحمايتها " ، وأضاف بلاغ الآلية الجهوية بأن الورشة تهدف إلى تعزيز تملك المشاركين والمشاركات للحقوق الإنسانية في بعدها الشمولي كما هو متعارف عليها كونيا ، وتمكينهم من المفاهيم والأسس المرجعية لحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى الوقوف عند الصور النمطية والأحكام المسبقة في الممارسة الصحفية ، وإلى تيسير انفتاحهم على مداخل التنوع وحقوق الإنسان في صياغة المادة الصحفية .

الخبير الدولي عبد الوهاب الرامي اختار لمداخلته عنوان " الصور النمطية والأحكام المسبقة في الممارسة الصحفية " . بعد تقديم المتدخل لجملة من نماذج الصور النمطية ، خلص إلى التأكيد على أن الصورة النمطية يمكن أن يأتي تركيبها عن جهل ، أو عن علم وبطريقة موجهة باستخدام الإعلام . وأضاف بأن الصفة التي تميز الصورة النمطية هي الديمومة والاستمرارية ، وانها تخترق كل الثقافات والأمكنة والأزمنة .

الخبير رشيد العلوي تمحورت مداخلته حول " الأسس المرجعية لحقوق الإنسان : تأطير مفاهيمي ، السياق التاريخي ، التصنيف " تناول فيها ماهية حقوق الانسان والإشكاليات المرتبطة بها (الشمولية ، عدم القابلية للتجزيء ، الخصوصية ضد الكونية ، ....) . ولم يفته التعريف بالأجيال الجديدة لحقوق الإنسان ، وخصوصا ما تعلق بالحقوق الثقافية .

ولأن الصحافة الإلكترونية أو الورقية لا يمكن أن تكون مهنة من لا مهنة له، فقد كانت الورشة التدريبية مناسبة لتذكير المشاركين والمشاركات بأخلاقيات المهنة . وهكذا تم الوقوف مطولا عند بعض المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع، مثل احترام التعدد، البحث عن الحقيقة، عدم افشاء السر المهني ، الابتعاد عن الإثارة ، التمييز بين الكتابة الصحفية والإشهار ، حماية الضحايا والأطفال .....

الورشة التكوينية \ التدريبية ، وقبل أن يسدل عليها الستار بتوزيع شواهد المشاركة على المشاركين والمشاركات ، تناولت فيها الكلمة السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، شكرت فيها الجميع على تفاعله مع هذه المبادرة التي تهدف إلى تقديم خدمة نوعية للجسم الصحفي بالجهة ، من أجل المزيد من الاحترافية في الكتابة الصحفية ، بما يساهم في خدمة حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها جهويا . ولم يفتها التذكير باختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وآلياته الجهوية .

http://www.qadaya.info/news/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84/

Le Sahara occidental vu de l'intérieur (dernière partie)

Publication: 22/07/2014 13h59

Une société en mutation travaillée par la question générationnelle

La question générationnelle est au cœur des transformations de la société sahraouie dont les revendications sociales actuelles se sont distanciées du dilemme antérieur de fidélité Etat-Polisario. Pour les jeunes nés après les années 80, c'est l'absence de projet de société et de perspectives de mobilité sociale qui posent problème.

La question de l'identité ressort des situations concrètes vécues par les nouvelles générations. Avoir un oncle à Tindouf, un autre employé dans un ministère à Rabat, un troisième en prison, est un facteur d'écartèlement entre plusieurs identifications à des causes antinomiques. Le discours du Polisario a ainsi pu représenter une forme d'affirmation de soi alternative, ou par défaut, comme l'idéologie islamiste peut être une façon de s'opposer à l'Etat. Tiraillés entre plusieurs identités, beaucoup de jeunes se sont emparés de la question des droits humains dans laquelle ils ont trouvé un moyen de surmonter ce dilemme d'identification, et de réélaborer la formulation de leurs revendications en la reliant à une cause universelle qui dépasse les enjeux strictement locaux.

Le système de valeurs a été perturbé par l'Etat lui-même à travers le système de la rente qui a contribué à reproduire et à alimenter les préjugés contre les Sahraouis de la part des gens du Nord : paresse, incapacité à se prendre en charge, indolence, etc. "Certains pensent que l'amélioration des conditions de vie des Sahraouis n'a eu aucun effet mécanique sur leur intégration sociale, aucun impact sur les structures sociales sahariennes qui restent autonomes, imperméables à tout changement exogène, rétives à toute interpénétration par des éléments 'allogènes' "

Paradoxalement pourtant, la rente, tout en renforçant ce préjugé de la part des gens du Nord, représente un moyen de pression des "assistés" qui expriment leur frustration légitime lors des mobilisations collectives pour l'accès à l'emploi, à l'éducation et contre la mainmise des élites locales. Considérer la société sahraouie comme figée dans le carcan de la tradition c'est ignorer les mutations qu'elle a subi et les nouvelles problématiques qui émergent au sein de sa jeunesse. L'identité collective sahraouie est en construction. Depuis 10 ans, le Sahara est secoué par des turbulences socio-économiques récurrentes, qu'il s'agisse des revendications pour l'obtention de licences de pêche, des emplois ou du logement, avec une référence explicite à une identité sahraouie enracinée territorialement, qui se distingue du registre séparatiste ou indépendantiste.

Aujourd'hui les mobilisations des jeunes Sahraouis peuvent être interprétées comme un indicateur d'intégration dans la mesure où elles se sont distanciées du séparatisme qui fut à moment donné l'unique voie de contestation, pour interpeller directement l'Etat central et faire entendre leurs inquiétudes. Ce sont là l'expression d'une demande citoyenne et non pas d'une revendication purement politique. Elles illustrent un conflit générationnel entre les plus âgés qui ont trouvé normal de bénéficier passivement de subventions de longue durée, et les plus jeunes qui estiment qu'ils ont le droit d'accéder à un emploi, de vivre de leur travail et de se projeter dans l'avenir de manière active pour être des citoyens à part entière.

La question des droits de l'homme, enjeu central de l'avenir du Sahara occidental

Le processus de libéralisation entamé avec la Constitution de 2011 a été complété par la création du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) la même année, un organisme indépendant qui possède plusieurs bureaux au Sahara occidental. Il a été mis en place pour en finir avec l'instrumentalisation des droits de l'Homme aussi bien par le Polisario que par l'Etat.
Conçu comme une entité neutre et de proximité, il a eu d'énormes difficultés à s'imposer comme un interlocuteur légitime, car il dérangeait à la fois ceux qui s'étaient approprié l'exclusivité des droits de l'Homme et ceux qui ne voulaient pas en entendre parler.
La délicate mission du CNDH est de renforcer les capacités de la population locale en matière de droits humains, de jouer le rôle de médiateur entre la société civile et les forces de sécurité, et de rendre régulièrement compte aux Nations unies. Dès sa création et son installation dans plusieurs villes du Sahara occidental, le CNDH a pu rapporter officiellement les nombreuses violations des droits de l'homme, et constater une sensibilité exacerbée sur cette question, liées à la dimension internationale du conflit qui fragilise la paix sociale. Il met en place des programmes de formation aux droits de l'homme, cherchant à contrecarrer l'approche purement sécuritaire qui a prévalu jusqu'à récemment, ainsi que la sur-politisation de la vie quotidienne.
Ainsi, le protocole de programme conjoint du CNDH avec la police établi il y a deux ans, vise à faire la pédagogie des contraintes locales auprès des officiers et à combattre leurs préjugés envers la population sahraouie. "Un Sahraoui doit toujours prouver qu'il n'est pas pro-Polisario face aux policiers. Les gens perdent ainsi beaucoup de temps avec les injonctions identitaires, le manque de respect et les préjugés. Ici, le moindre incident prend une ampleur démesurée".
Au moment de notre enquête, des entretiens entre une délégation du CNDH et le préfet de police de Laayoune étaient en cours pour informer les autorités locales du rôle de la commission régionale du CNDH, renforcer leur collaboration, "et respecter (le) travail (de la commission) consistant à protéger les citoyens contre d'éventuels dépassements et toute violation de leurs droits". Cette rencontre s'est soldée par la création d'un outil permanent de communication entre la direction de la préfecture de police et celle de la commission régionale des droits de l'Homme « dont le rôle est la formation et la sensibilisation aux droits de l'Homme chez les éléments des forces de sécurité, et la rapidité de traitement des plaintes, à travers des contacts permanents permettant d'évaluer le résultat de la coopération et son impact sur les droits de l'Homme dans la région".

La prise en main des droits de l'homme par le Maroc au Sahara occidental a été motivée par sa volonté d'en ôter l'exclusivité aux séparatistes et d'empêcher le Front Polisario de confisquer cette cause. Le Maroc a compris que celle-ci ne devait pas rester l'apanage des indépendantistes ou de tout autre acteur extérieur (ONU, Etats-Unis, Algérie, etc), et qu'il lui fallait donc affronter cette question sans tarder. En témoigne la réaction virulente de Rabat à la proposition américaine d'avril 2013 d'élargir le mandat de la MINURSO aux droits de l'homme. Cette proposition pourtant vite retirée, met le Royaume sous pression, l'oblige à ne pas fléchir sur cette question, à rester vigilant sur les bavures des forces de sécurité, et à faire preuve d'exemplarité dans ce domaine au risque de miner la crédibilité de son plan de régionalisation avancée.

Sur le plan intérieur, la persistance d'un conflit de dimension régionale et internationale, a permis à la société civile de s'emparer de la question des droits de l'homme pour en faire une cause spécifique mais aussi nationale. Au lieu de demeurer un point de blocage, elle a été le moteur d'une prise de conscience qui a fait tache d'huile dans l'ensemble du Maroc. En cela, les répercussions internes du conflit du Sahara occidental peuvent être envisagées comme une aubaine dans la mesure où le conflit oblige à repenser les cadres sociaux anciens, la gestion trop souvent sécuritaire des revendications sociales, et à stimuler les avancées démocratiques nées d'une situation non-démocratique particulière et localisée. Le Sahara occidental est ainsi appelé à devenir un modèle si la régionalisation s'accomplit dans les règles.

L'émergence des droits de l'homme doit ainsi être replacée dans le contexte plus large de demande sociale liée aux nouvelles identités émergentes et aux aspirations de justice et de dignité. Le CNDH, dans la lignée de l'Instance Equité et réconciliation, cherche ainsi à forger chez les jeunes une confiance et un sentiment d'appartenance territoriale et sociale pour qu'ils ne se sentent pas étrangers chez eux.

Compte tenu de l'enjeu national que représente la question du Sahara occidental, et si l'on en juge par le montant considérable des investissements passés et l'ambition des nouveaux plans programmés pour les années à venir, le Maroc s'achemine lentement mais sûrement vers son plan d'autonomie.

Pour Rabat, il s'agit d'une question intérieure et les efforts poursuivis depuis trois décennies ne laissent aucune place à une quelconque remise en question du futur statut de ce territoire. Même le retour des populations des camps de Tindouf a été anticipé et préparé pour permettre leur intégration dans l'environnement économique et social du Royaume. Une agence et un fonds dédié au soutien social et à l'intégration de ces populations seront prochainement mis en place.

Pour Driss El Yazami, président du CNDH, lors d'une session de formation destinée aux officiers de la sécurité nationale en mars 2014 à Laayoune, le respect des droits de l'Homme est une mission qui concerne à la fois la Justice, la Sûreté et les militants. beaucoup reste à faire.

Malgré les progrès accomplis depuis 2011, le travail que mène le CNDH pourrait s'avérer insuffisant si une réforme du secteur de sécurité n'est pas entreprise au niveau national afin que les droits humains ne demeurent pas, pour des raisons de politique internationale, une cause d'avenir uniquement défendue au Sahara occidental.

http://www.huffpostmaghreb.com/laurence-ammour/le-sahara-occidental-vu-d_1_b_5608904.html?utm_hp_ref=maghreb

باحثون يدعون إلى دمج ثقافة الصحراء في السياسات العمومية

1429

■ و.م.ع ■

شكل موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية.. تحديات ورهانات» محور مائدة مستديرة نظمها، الجمعة الماضية، اتحاد كتاب المغرب- فرع العيون، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة وانصبت هذه المائدة المستديرة، التي نظمت على مدى يومين، بمشاركة ثلة من الباحثين والمهتمين بثقافة الصحراء، حول ثقافة الصحراء، وخصائصها وعلاقتها بالتنمية، وكيف يمكن جعل التنمية عنصرا أساسيا للارتقاء بثقافة الصحراء، والتعريف بعناصرها ومكوناتها على نحو مثمر وفاعل.

وقارب الباحثون موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية مقاربات سياقية»، حيث تناول هؤلاء الباحثون، الذين ينتمون إلى الأقاليم الصحراوية، الموضوع من خلال الحديث عن «مناطق التقاطع بين الثقافة الحسانية والتنمية الشمولية»، و«ثقافة الصحراء.. تشخيص الواقع وسبل المساهمة في التنمية المحلية»، و«ثقافة الصحراء، وسؤال المستقبل»، و«التنمية وسؤال الهوية»، و«تأهيل الفضاءات لترجمة الوقت في الزمن الصحراوي»، و«تأثير تمثل الإنسان الصحراوي لمجاله على وتيرة التنمية».

كما قاربت الأوراق المقدمة «التراث الحساني في خدمة التنمية المحلية»، و«الثقافة والتنمية- رؤى وأبعاد ثقافة الصحراء نموذجا»، و«القبيلة في ثقافة الصحراء، ورهانات التنمية»، و«مركز الدراسات والأبحاث الحسانية ودوره في التنمية الثقافية المحلية».

وأبرز الأساتذة المشاركون أن البعد الثقافي للتنمية هو الذي ساهم في الإعلان عن حق الإنسان في الثقافة، وجعله أحد أهم اكتشافات القرن الماضي، مشيرين إلى أن «ثقافة الصحراء بمقدورها السير نحو الابتكار واعتماد الفكر الخلاق كدعامة أساسية للتنمية المجتمعية، وذلك ضمن مشروع نهضوي شامل ومتنوع، يقوم بالأساس على الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد والمؤهلات البشرية والطبيعية».

وأجمعوا على أنه «لا يمكن الحديث عن البعد التنموي لثقافة الصحراء، دون مشاركة صانعي القرار السياسي والفاعلين الاجتماعيين المحليين والتنمويين ومختلف المعنيين بدمج عناصر ثقافة الصحراء في السياسة العمومية وداخل الصيرورة الطبيعية والعادية لتنمية المجتمع مع ما تحتاج إليه هذه المسؤولية من حماية التراث الصحراوي بمختلف مكوناته الأدبية والفنية والجمالية، وصون الآثار والوثائق والمخطوطات وتسجيل الفنون الشعبية وتدوينها بالطرق العلمية الحديثة وتشجيع السياحة الصحراوية وجعلها رافعة للتنمية المجتمعية بالمنطقة وإنشاء البنيات التحتية الثقافية ذات العلاقة بالمسألة التراثية (متاحف، صالات العرض، خزانات تراثية ...)».

صون وتثمين الثقافة الحسانية كإحدى مكونات الهوية المغربية

22/07/16

دعا ثلة من الباحثين والمهتمين بثقافة الصحراء، المشاركين في مائدة مستديرة نظمت بالعيون على مدى يومين، إلى صيانة وتثمين الثقافة الحسانية كإحدى مكونات الهوية المغربية وتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها التنموية في الأقاليم الجنوبية. وأوصى المشاركون في هذه التظاهرة الثقافية، التي انطلقت أول أمس الجمعة ونظمها اتحاد كتاب المغرب- فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة حول موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية.. تحديات ورهانات»، بمأسسة الحسانية وتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الحسانية وذلك بإصدار قانون تنظيمي خاص يتعلق بتفعيل وإدماج الحسانية في كافة مناحي الحياة العامة. كما أوصوا بإدماج الحسانية في منظومة التربية والتكوين مع ضرورة العمل على تعميم تدريسها في المناهج التربوية وكافة مستويات التعليم، والعمل على تقوية حضورها لغة وثقافة في السياسات العمومية والبرامج الحكومية مع دعم وتشجيع الفاعلين المهتمين بثقافة الصحراء من باحثين ومبدعين وجمعيات وفنانين.

وطالب الباحثون بدعم البحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة واللهجة الحسانية والعمل على مأسسة الشراكات في مجال تثمين والنهوض بالموروث الثقافي الحساني وحمايته وجعله رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

كما طالب الباحثون بالعمل على تبني مقاربة علمية في التعاطي مع مسالة التعدد اللغوي والثقافي، والعمل على تحقيق وتجميع المخطوطات والوثائق والتراث الثقافي المادي في الثقافة الحسانية وإنشاء متاحف تهتم بهذا الإرث التاريخي الثقافي مع استحضار التجارب الدولية المتعلقة بتدبير التعدد الثقافي واللغوي.

وخلص المشاركون في هذه التظاهرة الثقافية إلى أهمية تنظيم حملات إعلامية توعوية لإبراز دور الثقافة في التنمية المستدامة وخلق إطار وطني يعنى بصيانة التراث الثقافي الصحراوي في أهم مظاهره وتجلياته.

يذكر أن المشاركين في هذه المائدة المستديرة تناولوا ثقافة الصحراء وخصائصها وعلاقتها بالتنمية وكيف يمكن جعل التنمية عنصرا أساسيا للارتقاء بثقافة الصحراء والتعريف بعناصرها ومكوناتها على نحو مثمر وفاعل.

وتوزعت أشغال هذه التظاهرة على جلستين علميتين، تمحورت الأولى حول « ثقافة الصحراء والتنمية: مقاربات سياقية»، بينما تناولت الثانية «ثقافة الصحراء والتنمية: الرهانات والآفاق».

وبرمج المنظمون مداخلات متنوعة لامست «مناطق التقاطع بين الثقافة الحسانية والتنمية الشمولية»، و«ثقافة الصحراء: تشخيص الواقع وسبل المساهمة في التنمية المحلية»، و«ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل»، و«التنمية وسؤال الهوية»، و«تأهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي»، و« تأثير تمثل الإنسان الصحراوي لمجاله على وتيرة التنمية». وتناول الباحثون أيضا مواضيع انصبت حول «التراث الحساني في خدمة التنمية المحلية»، و«الثقافة والتنمية/ رؤى وأبعاد: ثقافة الصحراء نموذجا»، و«القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية»، و «مركز الدراسات والأبحاث الحسانية ودوره في التنمية الثقافية المحلية».

وأكدوا أن البعد الثقافي للتنمية هو الذي ساهم في الإعلان عن حق الإنسان في الثقافة، وجعله أحد أهم اكتشافات القرن الماضي، ولذلك اعتبروا أن «ثقافة الصحراء بمقدورها السير نحو الابتكار واعتماد الفكر الخلاق كدعامة أساسية للتنمية المجتمعية، وذلك ضمن مشروع نهضوي شامل ومتنوع، يقوم بالأساس على الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد والمؤهلات البشرية والطبيعية».

ونصت أرضية اللقاء على أنه «لا يمكن الحديث عن البعد التنموي لثقافة الصحراء دون مشاركة صانعي القرار السياسي والفاعلين الاجتماعيين المحليين والتنمويين ومختلف المعنيين بدمج عناصر ثقافة الصحراء في السياسة العمومية وداخل الصيرورة الطبيعية والعادية لتنمية المجتمع مع ما تحتاج إليه هذه المسؤولية من حماية التراث الصحراوي بمختلف مكوناته الأدبية والفنية والجمالية، وصون الآثار والوثائق والمخطوطات وتسجيل الفنون الشعبية وتدوينها بالطرق العلمية الحديثة وتشجيع السياحة الصحراوية وجعلها رافعة للتنمية المجتمعية بالمنطقة وإنشاء البنيات التحتية الثقافية ذات العلاقة بالمسالة التراثية (متاحف، صالات العرض، خزانات تراثية..).

مجموعة تفكير أمريكية:المغرب 'البلد الأكثر استقرارا في منطقة المغرب العربي'

أكدت دراسة نشرتها مجموعة التفكير الأمريكية الشهيرة، أطلانتيك كاونسيل، أن المغرب يعد اليوم البلد "الأكثر استقرارا" في منطقة المغرب العربي، بفضل قطار الإصلاحات التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قبل مجيء "الربيع العربي".

أبرز صاحب الدراسة، كريم مزران، العضو البارز بمركز رفيق الحريري لدراسات الشرق الاوسط التابع لأطلانتيك كاونسيل، أن "المغرب يحصل اليوم على أعلى الرتب كبلد أكثر استقرارا بمنطقة المغرب العربي، حيث انخرطت المملكة في إصلاحات سياسية متقدمة".

وأضاف أن المغرب، القوي بطابعه المتفرد هذا، يشكل قوة استقرار تعمل على تعزيز السلام والأمن الإقليميين"، مشيرا في هذا الصدد إلى تكوين أئمة البلدان الإفريقية ونشر قيم التسامح الديني.

ولاحظ مزران أن الاحترام، الذي يتمتع به المغرب على الساحة الدولية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يتجسد من خلال عقد شراكات مع الولايات المتحدة، خصوصا عبر اتفاقية التبادل الحر والحوار الاستراتيجي، إضافة إلى الوضع المتقدم الذي أضحى يتمتع به في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، أكدت الدراسة أن المغرب لم ينتظر "الربيع العربي" لإطلاق إصلاحاته، التي تبلورت على أرض الواقع منذ اعتلاء جلالة العرش البلاد.

ولاحظ صاحب الدراسة أن هذه الدينامية ترجمت على أرض الواقع من خلال تعزيز حقوق الإنسان، خاصة عبر المصادقة على مدونة جديدة للأسرة، وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي عالجت ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد، فضلا عن وضع استراتيجية وسياسة شاملة لمعالجة قضية الهجرة، وإصلاح القضاء العسكري.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستفتاء الشعبي على الدستور، الذي اقترحه جلالة الملك على الشعب المغربي، حظي بإشادة دولية، تماشيا مع التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي والمشاركة المكثفة للنساء على المستويات الاجتماعية والسياسية.النواب

http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=189148

مشاركون في مائدة مستديرة بالعيون يدعون إلى صون وتثمين الثقافة الحسانية كإحدى مكونات الهوية المغربية

51/8763

■ دعا ثلة من الباحثين والمهتمين بثقافة الصحراء، المشاركين في مائدة مستديرة نظمت بالعيون على مدى يومين، إلى صيانة وتثمين الثقافة الحسانية كإحدى مكونات الهوية المغربية وتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها التنموية في الأقاليم الجنوبية. وأوصى المشاركون في هذه التظاهرة الثقافية، التي انطلقت يوم الجمعة ونظمها اتحاد كتاب المغرب- فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة حول موضوع "ثقافة الصحراء والتنمية .. تحديات ورهانات"، بمأسسة الحسانية وتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الحسانية وذلك بإصدار قانون تنظيمي خاص يتعلق بتفعيل وإدماج الحسانية في كافة مناحي الحياة العامة. كما أوصوا بإدماج الحسانية في منظومة التربية والتكوين مع ضرورة العمل على تعميم تدريسها في المناهج التربوية وكافة مستويات التعليم، والعمل على تقوية حضورها لغة وثقافة في السياسات العمومية والبرامج الحكومية مع دعم وتشجيع الفاعلين المهتمين بثقافة الصحراء من باحثين ومبدعين وجمعيات وفنانين.

وطالب الباحثون بدعم البحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة واللهجة الحسانية والعمل على مأسسة الشراكات في مجال تثمين والنهوض بالموروث الثقافي الحساني وحمايته وجعله رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

كما طالب الباحثون بالعمل على تبني مقاربة علمية في التعاطي مع مسألة التعدد اللغوي والثقافي، والعمل على تحقيق وتجميع المخطوطات والوثائق والتراث الثقافي المادي في الثقافة الحسانية وإنشاء متاحف تهتم بهذا الإرث التاريخي الثقافي مع استحضار التجارب الدولية المتعلقة بتدبير التعدد الثقافي واللغوي.

وخلص المشاركون في هذه التظاهرة الثقافية إلى أهمية تنظيم حملات إعلامية توعوية لإبراز دور الثقافة في التنمية المستدامة وخلق إطار وطني يعنى بصيانة التراث الثقافي الصحراوي في أهم مظاهره وتجلياته.

يذكر أن المشاركين في هذه المائدة المستديرة تناولوا ثقافة الصحراء وخصائصها وعلاقتها بالتنمية وكيف يمكن جعل التنمية عنصرا أساسيا للارتقاء بثقافة الصحراء والتعريف بعناصرها ومكوناتها على نحو مثمر وفاعل.

وتوزعت أشغال هذه التظاهرة على جلستين علميتين، تمحورت الأولى حول "ثقافة الصحراء والتنمية: مقاربات سياقية"، بينما تناولت الثانية "ثقافة الصحراء والتنمية: الرهانات والآفاق".

وبرمج المنظمون مداخلات متنوعة لامست مناطق التقاطع بين الثقافة الحسانية والتنمية الشمولية و ثقافة الصحراء: تشخيص الواقع وسبل المساهمة في التنمية المحلية و ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل و التنمية وسؤال الهوية و تأهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي و تأثير تمثل الإنسان الصحراوي لمجاله على وتيرة التنمية.

وتناول الباحثون أيضا مواضيع انصبت حول التراث الحساني في خدمة التنمية المحلية و الثقافة والتنمية/ رؤى وأبعاد: ثقافة الصحراء نموذجا و القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية و مركز الدراسات والأبحاث الحسانية ودوره في التنمية الثقافية المحلية.

وأكدوا أن البعد الثقافي للتنمية هو الذي ساهم في الإعلان عن حق الإنسان في الثقافة، وجعله أحد أهم اكتشافات القرن الماضي، ولذلك اعتبروا أن ثقافة الصحراء بمقدورها السير نحو الابتكار واعتماد الفكر الخلاق كدعامة أساسية للتنمية المجتمعية، وذلك ضمن مشروع نهضوي شامل ومتنوع، يقوم بالأساس على الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد والمؤهلات البشرية والطبيعية.

ونصت أرضية اللقاء على أنه "لا يمكن الحديث عن البعد التنموي لثقافة الصحراء دون مشاركة صانعي القرار السياسي والفاعلين الاجتماعيين المحليين والتنمويين ومختلف المعنيين بدمج عناصر ثقافة الصحراء في السياسة العمومية وداخل الصيرورة الطبيعية والعادية لتنمية المجتمع مع ما تحتاج إليه هذه المسؤولية من حماية التراث الصحراوي بمختلف مكوناته الأدبية والفنية والجمالية، وصون الآثار والوثائق والمخطوطات وتسجيل الفنون الشعبية وتدوينها بالطرق العلمية الحديثة وتشجيع السياحة الصحراوية وجعلها رافعة للتنمية المجتمعية بالمنطقة وإنشاء البنيات التحتية الثقافية ذات العلاقة بالمسألة التراثية (متاحف، صالات العرض، خزانات تراثية..).

المثقفون والفنانون والإعلاميون والأحزاب والمنظمات الحقوقية يوجهون رسالة إلى الوزير الأول من أجل إطلاق سراح معتقلي الأطر المعطلة فورا والحد من الاستعمال المفرط للقوة في تفريق الاحتجاجات..

وفيما يلي النص الكامل لهذه الرسالة:

مـــن: الهيئة الوطنية لدعم معتقلي الأطر العليا المعطلة بالرباط

إلى السيد: رئيس الحكومة

الموضوع: دعوة إلى إطلاق سراح معتقلي الأطر المعطلة التسعة

تحية طيبة، وبعد :

يطيب لنا السيد رئيس الحكومة، أن نحيط سيادتكم الموقرة بما يطال الأطر العليا المعطلة والمجازة بالرباط من عنف رمزي ومادي من قبل قوات الأمن من أثناء المسيرات والوقفات الاحتجاجية السلمية التي أقرها الدستور المغربي بمقتضى الفصل 29 و 37.

فمنذ مطلع سنة 2011 دأبت حركة المعطلين على تنظيم وقفات ومسيرات سلمية والتي لا زالت مستمرة في شوارع الرباط للتعبير عن مطالبها المشروعة والعادلة بهدف إيصال صوتها إلى الجهات المعنية حول ملف التشغيل.

وفي هذا السياق نحيط سيادتكم الموقرة بالاعتقالات التعسفية التي تسارعت وتيرتها في غضون الشهور الأخيرة والتي فاقت 180 معتقل، وكان آخرها اعتقال تسع أطر عليا معطلة يوم الخميس 03 أبريل 2014 بمدينة سلا وهم في الطريق إلى محطة القطار وهذا بعد انتهاء الوقفة السلمية التي نظمت أمام البرلمان والتي جوبهت بتدخل عنيف من طرف قوات الأمن.

ونحيطكم علما السيد الرئيس أنه لسابقة من نوعها أن يتم اعتقال ومتابعة أطر معطلة بتهم جنائية ثقيلة، إذ أن ملف ومطلب الأطر المعطلة بعيد كل البعد عن التهم الملفقة لهم.

وعلى هذا الأساس ندعوكم إلى وقف معاناة الأطر التي لا تزال تقبع في المكان الغير الطبيعي (سجن الزاكي بسلا) وإطلاق سراحهم الفوري، والحد من الاستعمال المفرط للقوة في تفريق الوقفات الاحتجاجية، مع ضرورة فتح حوارات مسؤولة وجادة لمعالجة بطالة الأطر المعطلة.

- ملحوظة : للإشارة فهذه المراسلة تم توجيهها إلى :
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل والحريات
- مؤسسة الوسيط
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=60024&date_ar=2014-7-21%2018:41:00

البنوك التشاركية وسوء نية الأغلبية

عبداللطيف وهبي
الاثنين 21 يوليوز 2014 - 16:02

أثير نقاش كبير حول إحالة مشروع قانون الأبناك التشاركية من طرف السيد رئيس مجلس المستشارين، بقرار من مكتبه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورغم هذا الهجوم الإعلامي الغارق في سياسوية تتضارب والخلفية الدستورية التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات، فإن قرار السيد رئيس مجلس المستشارين يطرح سؤال حول طبيعة العلاقة بين البرلمان بغرفتيه وبعض مؤسسات الحكامة، وغيرها من المؤسسات ممن لها الصفة الاستشارية، سواء للحكومة أو للبرلمان وحتى للقضاء، لما فيه من مساهمة إيجابية في بلورة عمل المؤسسات الدستورية والذي يضفي عليها نوعا من الجدية والجودة عند التعاون فيما بينها.

لقد عدد الدستور في فصوله مجموعة من المؤسسات خاصة الباب 12 في فصوله من 161 إلى 170، وكذلك الفصول 113 ، 147، 148، وكذلك الفصل 151 وكلها مؤسسات تختلف في طبيعتها، كما تختلف في علاقتها بالبرلمان، كالمجلس الأعلى للحسابات في الفصل 148 والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الفصل 152 وكذلك المجلس الأعلى للسلطة القضائية في الفصل 113، بينما تنص القوانين الداخلية لعدد من هذه المؤسسات على طبيعة هذه العلاقة، كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المادة 16 من الظهير الشريف رقم 19/11/1 المؤرخ في فاتح مارس 2011 بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي ينص على أن المجلس يقدم المساعدة والمشورة للبرلمان، بشأن ملائمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بينما في مشروع قانون رقم 113-12 بشأن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، _والتي لم يتم بعد البث فيها من طرف مجلسي البرلمان _ نجد أن المادة الثالثة من الباب الثاني في فقرته 7 تنص على أن لهذه الهيئة الحق في إبداء الرأي بطلب من أحد مجلسي البرلمان.

وهكذا يتضح أن هناك مسطرتين للإحالة، أولها : أن مضمون طبيعة العلاقة ومجالها منصوص عليها دستوريا وهذه الحالة تهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وثانيها: أن هناك مؤسسات نظامها الأساسي هو الذي ينص على هذه الإحالة كالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين.

وإذا كان الدستور قد نص على إمكانية الإحالة، فإن ذلك يستهدف منح الصفة الدستورية لطبيعة العلاقة بين مؤسستين دستوريتين، مؤكدا على دورها الاستشاري ليتلافى المشرع الدستوري تحويل هذه المؤسسات إلى غرفة ثالثة، وإنما كهيئات تسعى إلى تقديم المشورة الموضوعية البعيدة عن المزايدات السياسية والحسابات الضيقة من أجل تشريع يرتقي إلى مستوى الصالح العام.

وفي موضوعنا هذا سأقتصر على التطرق إلى علاقة البرلمان بمؤسستي المجلس الاقتصادي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات لما يعرفان في الأيام الأخيرة من اهتمام سياسي على مستوى الممارسة وسنؤجل الحديث عن المؤسسات الأخرى إلى مقال آخر.

أولا:المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن علاقة البرلمان بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تطرق لها الفصل 152 من الدستور، الذي نص على إمكانية استشارة مجلس النواب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما أن المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 60-09 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد نصت على أنه لمجلس النواب ولمجلس المستشارين حق استشارة المجلس في جميع اختصاصاته، بينما ينص النظام الداخلي لمجلس المستشارين في المادة 280 على نفس المقتضى، شأنه شأن النظام الداخلي لمجلس النواب الذي نص في مواده من 226 إلى 232 على نفس المسطرة، بل أنه في المادة 230 من النظام الداخلي لمجلس النواب استناد على المادة 24 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يمنح الامكانية لرئيس مجلس النواب في أن يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عقد اجتماعا استثنائيا للجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،قصد دراسة موضوع معين يعرف حالة الاستعجال وقد أجازت هذا المقتضى المحكمة الدستورية في رقابتها الاجبارية للقانون الداخلي لمجلس النواب كما نصت نفس المادة استنادا على المادة 27 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على أنه يمكن لأعضاء اللجن الدائمة لمجلس النواب الحضور في جلسات الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كملاحظين ويمكن الاستماع اليهم والاستماع إليهم بعد اخبار رئيس المجلس اي مجلس النواب

Conseil national des droits de l'Homme

كما يمكن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان ينتدب عضو من مجلسه لحضور اجتماع لجنة بمجلس النواب قصد تقديم الراي الاستشاري للمجلس .

وعند إجازة المحكمة الدستورية في رقابتها لهذه النصوص أشارت إلى ملاحظة يهم اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يهم التكوين بتوجيه طلب الاستشارات مباشرة بعد تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى هدا الأخير، خلافا لما كان سابقا حين كان من اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا طلب استشارة حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بالسياسات والبرامج العمومية في مجال التربية والتكوين والتعليم والبحث العلمي فور تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين، كما نصت المادة 228 من النظام الداخلي بأن الآراء التي يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تنشر بالجريدة الرسمية وفقا للمادة 36 من نظامه الأساسي.

والحقيقة أن العلاقة بين هذه المؤسسات والبرلمان تدخل فيها المجلس الدستوري محاولا ضبطها لضمان استقلالية هذه المؤسسات سواء عن المؤسسة التشريعية أو على السلطة التنفيذية، بل أكد في قراره رقم 13/924 على أن تقوية مؤسسات الدولة الحديثة كغاية دستورية تستدعي أن تتمتع المؤسسات والهيئات باستقلال يسمح لها بالنهوض بصلاحيتها، ومنح للمشرع تحديد مدى وشروط هذه الاستقلالية، ثم أكد أنها تخضع للمراقبة القضائية والمالية المطبقة على سائر أجهزة الدولة، واعتبر المجلس الدستوري أن عدم الإشارة في الدستور إلى إمكانية طلب الرأي الاستشاري من هذه المؤسسات، فإن ذلك لا يحول دون القيام بذلك لاستهداف المصلحة والتشاور والتعاون بين المؤسسات، واعتبر القضاء الدستوري أن هذه المؤسسات لا تعتبر إدارة ولا مؤسسات ولا مقاولات عمومية، وبالتالي لا تخضع للسلطة الرئاسية لسلطة الوزير، ومن ثم لا تنطبق عليها مقتضيات الفصل 102 من الدستور الذي يسمح للجان البرلمانية الدائمة باستدعاء مسئولي الإدارات والمؤسسات والمقاومات العمومية بحضور الوزراء المعنيين، أي عند ممارسة البرلمان لاختصاصه الرقابي وبالتالي خلص المجلس الدستوري إلى ما يلي :

أولا: إن إحالة القوانين والاتفاقيات الدولية على هذه الهيئات هو إجراء دستوري مع الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الفصل 55 من الدستور.

ثانيا : أنه لا يمكن قبول استدعاء رؤساء هذه المؤسسات أمام اللجنة كما تم التنصيص عليه في النظام الداخلي، لأن النص في صياغته يتسم بالعمومية، حتى لا يتم التوسع في التفسير فيدخل استدعائها في مجال الرقابة، والحقيقة أن المجلس الدستوري يريد أن يفرق بشكل مطلق بين حالتين قانونيتين هما (أ) المثول أمام اللجنة (ب) الحضور أمام اللجنة.

أ- فمفهوم ودلالة المثول يرتبط باختصاص الرقابة التي يملكها البرلمان، وهذه المؤسسات غير خاضعة لرقابة البرلمان، ما دامت ليست سلطة ولاتدبر شأنا عاما مما لا يمنح في المقابل للبرلمان إمكانية ممارسة سلطة المسائلة والمراقبة اتجاه هذه المؤسسات.

ب- بينما الحضور فله دلالة إعطاء الرأي الاستشاري وبشكل مستقل في موضوع يدخل ضمن اختصاص الهيئة ويعتبر مصدرا مساعدا لعمل البرلمان عند دراسته لمشروع قانون أو لاقتراح قانون و غير ذلك من المهام البرلمانية الأخرى.

وعليه فإن العلاقة بين البرلمان وهاته المؤسسات هي علاقات تعاون وتقديم الرأي والمشورة في استقلالية تامة.

إن هذا الحجم الكبير من النقاش القانوني الذي أثارته العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والبرلمان، على إثر إحالة قانون الأبناك التشاركية عليه، علما أن هذا التصرف من صميم حق السلطة التشريعية في ممارسة ما خولها الدستور وأن أي ملاحظة قي هذا المجال، هو مساس باستقلالية قرار السلطة التشريعية وخرق للدستور من طرف من سولت له نفسه من السلطة التنفيذية التعقيب عليه، خاصة وأننا أمام قانون هام من حجم قانون البنوك التشاركية، علما أن التشريع في المجال البنكي له انعكاس على المجالات المالية والمؤسساتية وحتى الفكرية في بلدنا، لكون هذا الموضوع يهم ثروتنا الوطنية، وهي البنوك الوطنية سواء العامة أو الخاصة لما توظفه من حجم مالي وبشري هام وكذلك لمساهمتها في الاقتصاد الوطني وقد قضى المغرب أكثر من 60 سنة في إنشاء هذه المؤسسات بعدما ساهمت كل من الدولة والقطاع الخاص في بنائها، وحماية الثروة الوطنية مسؤولية سياسية ليس للحكومة فقط ولكن للجهاز التشريعي أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن البنوك التشاركية ستقدم منتوجات جديدة، ستكون لها انعكاساتها الاقتصادية وحتى الاجتماعية، خاصة وأن الرأي العام يصفها بالمنتوجات الإسلامية،وما لهذا الوصف من دلالات على مستوى حماية شروط المنافسة، ثم أن هذا المجال البنكي سيكون مجالا مفتوحا للاستثمار الخارجي، فكيف سيتم ضبط الإدخار الوطني حتى لا يكون التحايل في استعماله مقابل عدم استيراد رأسمال للبنوك المزمع إنشائها، فتقتصر في جني الأرباح بقيامها على الاقتصار في تدوير الغلاف المالي الوطني المتشكل من الادخار دون جلب رأسمال استثماري من العملة الصعبة من طرف المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك كيف سنوفر مجالا قانونيا صحيا لهذه البنوك المنتظر ولوجها المجال المالي الوطني خاصة في علاقتها مع الإدارة وبالأبناك المتواجدة أصلا في السوق المالي

Conseil national des droits de l'Homme

الوطني؟، لذلك فخطورة هذا القانون يجعل إحالته على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من طرف مجلس المستشارين هو تصرف قانوني ومشروع دستوريا ويدخل في مجال التشريع الذي هو مجال محتكر على السلطة التشريعية في المجالات المقررة دستوريا، و مشروعيته يجدها أيضا في طبيعة الموضوع وتأثيره على الاقتصاد الوطني، ويبدو أن للمتسرعين رغبة في إهانة مجلس المستشارين بتحويله إلى غرفة للتسجيل، بالتوقيع على البياض لعمل الحكومة في مجالات شديدة الحساسية والتأثير على اقتصادنا الوطني، خاصة وأن هذه الإحالة سينتج عنها رأي استشاري يساعد السادة المستشارين في تجويد النص وتطويره وخدمة المصلحة العامة، من خلال إشراك مؤسسة دستورية في بناء الترسانة القانونية الوطنية، إعمالا للمبدأ الدستوري الذي ينص على الديمقراطية التشاركية مؤسساتيا، فالحكومة التي استهلكت الكثير من الوقت من أجل صياغة هذا المشروع القانوني ليس من حقها أن تحرم المجلس الاستشاري من حقه في توظيف الزمن التشريعي المستحق لقيمة المشروع.

إن الخلاف السياسي لا يعني منح لأطرف العملية السياسية حق انتقاد من له الحق في ممارسة حق دستوري عند القيام به، ورجالات الدولة هم من يقومون بإعمال الدستور بكل حيثياته، وبما أن المشرع الدستوري لم يربط إعمال نص الاحالة بشروط معينة أو بآجالات محددة، فيبقى الحق المطلق في ممارسته بالشكل والزمن الذي يرتئيه صاحب الحق، أما القول أن هذا التأخير سيكون له انعكاس على وضعنا الاقتصادي هو قول مردود، لكون الأغلبية روجت كلاما كثيرا حول هذا المشروع وأخرته ثلاث، سنوات فليس بعض الأيام هو الذي سيقلب الموازين ولأننا نشعر بوجود أزمة نضحي بما يجمعنا جميعا وهو الدستور .

ثانيا: المجلس الأعلى للحسابات.

أما الموضوع الثاني فهو المجلس الأعلى للحسابات الذي ينص عليه الدستور في فصله 147 وفي الفصل 148 الذي يؤكد على أن له الحق في الإجابة على الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلق بالمالية العامة، والحقيقة أن اختصاص هذا المجلس فيما يخص الافتحاص من خلال مراقبة الإنفاق العمومي بشكله التفصيلي، الذي يستهدف المؤسسات الإدارية للدولة، فإن هذا الاختصاص منع بقرار ضمني من طرف القضاء الدستوري على البرلمان، إذ يمكن الاستفادة من قرار صادر عن المجلس الدستوري في موضوع اختصاصات لجنة مراقبة الانفاق العمومي المنصوص على اختصاصتها في النظام الداخلي لمجلس النواب أن المراقبة العامة للبرلمان تتم على أساس مراقبة الحكومة بشكل عام، ومسائلتها عبر اللجان حول الإدارة والتسيير لبعض المؤسسات، وحتى للإنفاق، أي أن للبرلمان حق مراقبة الإنفاق وليس له حق الافتحاص.

ففي تعقيب للمجلس الدستوري على مقتضيات المواد من 218 إلى 221 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نجد أنه نص على أنه باستثناء ما للجنة تقصي الحقائق من مهام في مراقبة المالية العامة، فإن مراقبة البرلمان للمالية العامة يتعين أن يتم من خلال مراقبة عمل الحكومة.

وبناء عليه فإن هذه المراقبة لا تمتد إلى مراقبة القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية مباشرة، لما في ذلك من إخلال بالفصل 89 من الدستور، الذي ينص على أن الإدارة موضوعة تحت تصرف الحكومة، التي تمارس أيضا الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي لها الحق وحدها كسلطة عليا افتحاص الادارات التابعة لها مباشرة من طرف رئيس الحكومة او الوزير المفوض له القطاع تم للمجلس الاعلى للحسابات كمؤسسة مستقلة أناط لها المشرع الدستوري القيام بذلك الدور ، لما لذلك كله من دلالة لمفهوم فصل السلط، وأضاف المجلس الدستوري بأن تدقيق الإنفاق العمومي بما يتضمنه من التحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة العمومية، يندرج في صلاحية المجلس الأعلى للحسابات طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولا سيما في فقرته الثالثة.

وهكذا يتبين أن مجال البرلمان ليس هو التدقيق، بل هو المراقبة، أما التدقيق فهو شأن يخضع بشكل محتكر للمجلس الأعلى للحسابات لاختصاصاته الدستورية او للجهاز الحكومي بحكم ممارسة مسؤوليته المرتبطة بالمحاسبة، ويبقى السؤال، هل من حق السلطة التشريعية في إطار ممارستها لسلطة الرقابة أن تحيل مؤسسات إدارية معينة قصد افتحاصها من المجلس الأعلى للحسابات بناء على طلب أحد مجلسي البرلمان؟.

الحقيقة أن المشرع الدستوري منعنا من مجال التدقيق، وقد أتفهم أن أحد النواب أو حتى أحد الأحزاب السياسية، يتقدم بشكاية بصفته وبشكل مباشر حول حالة معينة أو حتى وشاية إلى المجلس الأعلى للحسابات، ولكن أن يقوم المجلس كمؤسسة دستورية بهذا التصرف والذي سيتحول إلى إجراء دستوري يقوم به أحد مجلسي البرلمان في علاقته مع المجلس الأعلى للحسابات بناء على مسطرة الإحالة، فهو تصرف غير مشروع، علما أن الفصل 148 لا ينص على الإحالة للافتحاص، بل تختزل الإحالة المنصوص عليها في الفصل 148 بالاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلق بالمالية العامة، ويقصد بالمالية العامة المالية التي ينص عليها القانون المالي، سواء على مستوى القطاعات، أو على مستوى الحكومة ككل، ولا يمكن أن

Conseil national des droits de l'Homme

تكون على مستوى الإدارات بهدف التدقيق، فغياب الإشارة إلى الافتحاص يجعل أن أية إحالة على المجلس الأعلى للحسابات من أحد مجلسي البرلمان للافتحاص كمؤسسة دستورية، مخالف لطبيعة العلاقة بين المؤسستين كما نص عليها الدستور، لكون الافتحاص والتدقيق ليس ضمن اختصاص البرلمان في مواجهة الحكومة، ولا يمكن التحايل من أجل الوصول إلى هذا الهدف، إلا إذا سلكنا مسطرة التحقيق من خلال لجنة تقصي الحقائق، و هنا يمكن الافتحاص لإثبات تجاوزات أخلت بالاحترام الواجب للقانون وللضوابط القضائية.

إن سلوك مسطرة الإحالة على المجلس الأعلى للحسابات من طرف مؤسسة دستورية للقيام بمهام لا ينص عليها الدستور، يخل باستقلال السلطة التنفيذية في إدارة ومراقبة مؤسستها الداخلية، كما يخل باستقلالية المجلس الأعلى للحسابات الذي لايجب أن يكون خاضعا للسلطة التشريعية في مهمة الافتحاص، لكونه سيتحول إلى قنطرة لخرق مبدأ فصل السلط، علما أن إحالة طلب الافتحاص ليس هو تقديم طلب رأي استشاري وما هو بطلب جواب على الأسئلة، وإنما هو طلب قيام بمهمة وهذا تكليف، والدستور يحافظ على استقلالية هذه المؤسسات، مما يتناقض ومسألة التكليف، كما يحافظ الدستور على استقلالية السلط في إدارة مؤسساتها ومراقبتها لإعطاء مفهوم عمودي للاستقلالية واعتقد إن هدا مكسب دستوري.

ان العلاقة بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية بتقاطعها مع مؤسسات الحكامة، يجب أن تتسم أولا بالاحترام السياسي والفهم العميق للدستور، حتى نعطي للدستور مفهومه الديمقراطي ونقوي مؤسساتنا وكدلك نمنح لمفهوم الديمقراطية التشاركية دلالتها السياسية، بعيدا على الحسابات الضيقة والمغانم السياسية وتصفية الحسابات البئيسة.

http://www.hespress.com/writers/236470.html

إعلام الوالي بوشعاب وإعلام المجتمع

أضيف في 22 يوليوز 2014 الساعة 00 : 03

الصحراء الآن:الصحراء فلاش

أثارت المائدة المستديرة التي ينظمها فرع العيون لإتحاد كتاب المغرب بتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون . السمارة ، سؤال الإعلام في المنطقة سواء الرسمي أو ما يمكن الاصطلاح عليه بالمستقل ، ففي الجلسة الافتتاح غصت القاعة بالكاميرات المتطورة وبعدد من الوجوه الصحفية التي حتما اللجنة المنظمة للمائدة المستديرة تعرف عددها من الموقعين في لائحة الحضور ، الى درجة أن الحضور لم يتمكن من متابعة الوجوه الموجودة في الواجهة الرسمية للمائدة المستديرة من كثرة المصورين ،وفي الجلسة العلمية الأولى حيث إنصرف الوالي يحضيه بوشعاب بعد الجلسة الإفتتاحية ، بدت القاعة فارغة من المصورين بإستثناء كاميرة عادية للزميل رضيت ، و وجه أخر كان يتابع بإهتمام المدخلات ويدونها ، أما باقي الصحفيين فإنصرفوا بإنصراف الوالي ،وكأن هم موضوع ثقافة الصحراء والتنمية التحديات والرهانات ،ليس ذا أهمية للمتلقي .لنفهم في الصحراء فلاش معنى أن يظل مفكر وباحث من قيمة إسماعيل الهموني منسيا ،والذي شكلت مداخلته قيمة مميزة على ما نعتقد في الجلسة العلمية الاولى رغم قصر الوقت فقد طرح أسئلة وتفسيرات نابعة من قيمة بحث علمي مضني كان من المفروض أن يجعل منها الاعلام نقاشا عموميا ليس فقط مقتصر على قرابة العشرين شخصا الذين واصلوا متابعة المائدة المستديرة فتفسير الدكتور الباحث للخصوصية ولثقافة اهل الصحراء الشفاهية كمؤسسة إستجماع الهوية الثقافية كما يقول الدكتور إلى القبيلة كأصل للثقافة والهوية و إلى حديثه عن المستقبل وطرحه سؤال المسقبل ضمن ثلاثية الجواب التي فرضت نفسها على الهموني والتي لم يجد لها جوابا كما أن كانت باقي المداخلات ذات أهمية علمية تستحق المتابعة . الا تعد هاته الاسئلة وهذا المجهود في البحث العلمي في ثقافتنا قيمة تستحق المتابعة، بل من حق المجتمع ككل معرفتها ، وهنا كان من المفروض في الاعلام أن يلعب دوره الحقيقي في نشر المعرفة خاصة الرسمي منه بإعتباره ملك للجميع ، لماذا غاب توثيق هاته المائدة المستديرة ،فحتى التوثيق المصور غيبته اللجنة المنظمة لإعتبارات نجهلها .أم أن الاعلام الرسمي خاص بالسيد الوالي ،إذا حضر حضر وإذا غاب غاب .

http://www.saharanow.com/news5156.html

أخبار جهوية

الدريوش/ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور، يومي 17 و18 يوليوز الجاري بإقليم الدريوش، الدورة الثانية لأيام السينما وحقوق الإنسان تحت شعار "السينما في خدمة ذوي التوحد".

وقالت رئيسة اللجنة، في كلمة بالمناسبة، إن هذه التظاهرة تعتبر مناسبة لإذكاء الوعي من أجل مناهضة كافة أشكال الجهل والإقصاء والتمييز تجاه الأشخاص المعنيين بإعاقة التوحد، مسجلة أن الجهل والأفكار المسبقة يعدان بالأساس حاجزا أمام ولوج هؤلاء للمؤسسات التعليمية والتكوين المهني والشغل والرياضة والترفيه وغيرها من الفضاءات الاجتماعية المشتركة.

http://www.menara.ma/ar/2014/07/22/1274981-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة

في الذكرى الثالثة للتوقيع على «محضر 20 يوليوز».. القصة الكاملة لذلك المحضر (2-3)

متظاهرون يرفعون محضر 20 يوليوز خلال إحدى التظاهرات (أرشيف)

قرر حملة الشهادات العاطلين الاعتصام في مقر حزب الإستقلال عام 2011، أستمر ذلك الاعتصام سبعة أيام بلياليها، وكان اختيار المقر آنذاك سببه هو أن الحزب يتولى قيادة (حكومة عباس الفاسي).

كنا نفترش الرصيف ونلتحف السماء، منتظمين في إطار التنسيقيات الأربع الشهيرة، بمكاتبها المسيرة ولجانها التنظيمية المختلفة. كنا في غاية الانضباط، خلايا ولجان تسهر على الحراسة والمراقبة والنظافة وتزويد المعتصمين بالزاد والمؤن..

صلاة تقام جماعة في تراص وخشوع، وأزيد من ألف إطار عاطل يقتسمون الطعام والشراب والمبيت في مشهد مهيب يبعث على الفخر والاعتزاز، بل ويتسابقون على خمسة مراحيض دونما جلبة أو تدافع.

كان حجم مشاعر الاحترام والتضامن مرتفع جدا، وكانت الحماسة في أوجها أيضا، فكل واحد منا كان مستعدا للتضحية بالغالي والنفيس في سبيل استرجاع الكرامة المهدورة.

كان المعتصم فضاء سانحا لتعميق وشائج الأخوة والألفة بيننا، وكنت، بصفتي أحد ممثلي الأطر المعتصمة، دائم التواصل معهم سواء عبر حلقيات واجتماعات أو في إطار دردشات خاصة، وقد هالني حجم المعاناة والتضحيات التي تكبدها معظمنا في صمت.

أطر تعاني البطالة منذ سنين، وأخرى جاءت من الضفة الأخرى، من أوربا، تلبية لنداء الدولة ومتخلية عن عملها هناك، فوجدت نفسها بلا وظيفة دونما طؤل لها على العودة من حيث قدمت، وأطر كانت تمتهن عملا في القطاع الخاص وبعد النداء استقالت فإذا هي عرضة للضياع، وأغلبنا جهد دراسته في سلك الدكتوراه في انتظار المجهول.

معطيات تمثل غيضا من فيض المعاناة والألم، ومع ذلك تبقى قلوب السياسيين والمسؤولين أمامها كالحجارة بل أشد قسوة.

إحساسنا العميق بالظلم الذي طالنا كان وقودا يدفعنا إلى الصمود حتى في وجه الصعوبات، فلا منبع الماء عنا نفتأ ولا تسخيرا آخرين ضدنا نُخيفهم ولا محاصرة المكان يُثنينا.

هذا الإحساس عاينه بعض المسؤولين ورجال الأمن من أصحاب الرتب العالية عن كثب، فأيقنوا، بعد المعاينة، أن الأمر جلل، وأن أي تدخل لفض الاعتصام سيؤدي لا محالة إلى إراقة دماء وقد تُخلف قتلى، نعم قتلى، الشيء الذي صرفهم عن المقاربة الأمنية واتضح جليا أن لا سبيل إلى حل هذه المعضلة إلا بالحوار البناء.

بدأ، إذن، مسلسل اللقاءات الحوارية المباشرة مع المسؤولين في الأيام الثلاثة الأخيرة من الاعتصام، وكانت القاعة المخصصة للاجتماعات في مقر ولاية الرباط مسرحا لها. مفاوضات حامية نبتدئها من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل بحضور أعضاء ما تسميه باللجنة الثلاثية (ممثلين رسميين عن الوزارات الثلاث المذكورة آنفا) وتحت رقابة الشرطة الأمن.

خلال هذه المفاوضات، تحمل ممثلو أطر التنسيقيات الأربع ضغطا رهيبا، فالمسؤولية من الجسامة بمكان، وهي تقتضي رباطة جأش والاستماتة في الدفاع عن حقوق الكافة، فضلا عن تقديم مستوى يليق بالأطر العليا كفاءة وأخلاقا بعيدا عن التملق والمداهنة.

كنا قد أعددنا للمفاوضات محضرا يضمن حق جميع الأطر في الحصول على وظيفة عمومية قبل متم عام 2011، لأن المرسوم الاستثنائي الذي يصوغ لنا حقنا في التوظيف ينتهي بانتهاء هذه السنة. مقابل مسودة محضر حكومي يستثني الأطر التي حصلت على الشهادة العليا عام 2011، ويقتصر على من حصل عليها عام 2010 فما دونها، على أن تشرع الحكومة في عملية التدبير الإداري في فاتح نونبر 2011 في أفق خلق مناصب مالية لأصحاب المحضر في ميزانية عام 2012.

كما كان متوقعا، رفض المسؤولون مطالبنا جملة وتفصيلا معللين رفضهم، من جهة، باستحالة إحداث مناصب لنا في ميزانية السنة الجارية (أي 2011) التي لا تحتمل توظيف أكثر من الدفعة الأولى، ومن جهة ثانية، باستحالة ضخ المناصب على الشهادات حديثا الحاصلين على الشهادات حديثا في المحضر، مؤكدين أن الدولة قد عزمت على القضاء على بطالة جميع العاطلين الحاصلين على الشهادة قبل عام 2011، وبعد توظيفهم سنكون المجال رحما لمن تخرج بعدهم.

أبدى ممثلو الأطر معارضة شرسة في المفاوضات وقدرة عالية على الحوار وثباتا في المواقف رغم النهم التي أطلقت ضدنا من طرف أجهزة الأمن من قبيل اقتحام مقر خاص غير حكومي وتحمل المسؤولية الجنائية فيما سيؤول إليه الأمر في حالة وقوع تدخل أمني إذا ما رفضنا عرض الحكومة وتشبثنا بخيار الاعتصام.

بعد سجال محتدم، قررنا الرجوع إلى المعتصم لاتخاذ القرار المناسب بطريقة ديمقراطية على أن نستأنف الحوار في الليلة الموالية. ما أن ولجنا ساحة مقر حزب الاستقلال حتى أقبل علينا جميع المعتصمين وعرضنا مسودة المحضر الحكومي عليهم بكل صدق وأمانة. لحظات عصيبة لا يمحوها الإسودان، وجوه واجمة وزفرات تسمع هنا وهناك. كان أغلبنا من الأطر التي يشملها المحضر المعروض المفروض علينا. وكانت نسبة الأطر الحاصلة على الشهادة عام 2011، والتي يستثنيها المحضر، لا تتجاوز خمسة في المائة. بمنطق الديمقراطية الجوفاء كان لا بد من قبول المحضر تسليما للأمر الواقع، خصوصا بعد وساطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه إدريس اليزمي وأمينه العام محمد الصبار، شهادة منهم على جدية المقترح الحكومي وضمانة لتفعيله. ومع ذلك غلبت على أكثرنا قيم الوحدة والتضامن وتشبثنا بمطلب توظيفنا جميعا بدون استثناء واحد منا.

في اللقاء الحواري التالي والأخير، القينا أنفسنا أمام المشهد نفسه، المحضر نفسه من غير تعديل واللغة عينها بل أشد بأسا ولا مناص لنا من اتخاذ القرار النهائي.

عارضت شخصيا وأمام الجميع استثناء الحاصلين على الشهادة حديثا والذي يُفهم من مقتضيات المحضر، وعزمت على الاستقلال حتى أقبل علينا جميع المعتصمين وعرضنا مسودة المحضر الحكومي عليهم بكل صدق وأمانة. لحظات عصيبة لا يمحوها الإسودان، وجوه واجمة وزفرات تسمع هنا وهناك. كان أغلبنا من الأطر التي يشملها المحضر المعروض المفروض علينا. وكانت نسبة الأطر الحاصلة على الشهادة عام 2011، والتي يستثنيها المحضر، لا تتجاوز خمسة في المائة. بمنطق الديمقراطية الجوفاء كان لا بد من قبول المحضر تسليما للأمر الواقع، خصوصا بعد وساطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه إدريس اليزمي وأمينه العام محمد الصبار، شهادة منهم على جدية المقترح الحكومي وضمانة لتفعيله. ومع ذلك غلبت على أكثرنا قيم الوحدة والتضامن وتشبثنا بمطلب توظيفنا جميعا بدون استثناء واحد منا.

في اللقاء الحواري التالي والأخير، القينا أنفسنا أمام المشهد نفسه، المحضر نفسه من غير تعديل واللغة عينها بل أشد بأسا ولا مناص لنا من اتخاذ القرار النهائي.

عارضت شخصيا وأمام الجميع استثناء الحاصلين على الشهادة حديثا والذي يُفهم من مقتضيات المحضر، وعزمت على الاستقلال حتى أقبل علينا جميع المعتصمين وعرضنا مسودة المحضر الحكومي عليهم بكل صدق وأمانة. لحظات عصيبة لا يمحوها الإسودان، وجوه واجمة وزفرات تسمع هنا وهناك. كان أغلبنا من الأطر التي يشملها المحضر المعروض المفروض علينا. وكانت نسبة الأطر الحاصلة على الشهادة عام 2011، والتي يستثنيها المحضر، لا تتجاوز خمسة في المائة. بمنطق الديمقراطية الجوفاء كان لا بد من قبول المحضر تسليما للأمر الواقع، خصوصا بعد وساطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه إدريس اليزمي وأمينه العام محمد الصبار، شهادة منهم على جدية المقترح الحكومي وضمانة لتفعيله. ومع ذلك غلبت على أكثرنا قيم الوحدة والتضامن وتشبثنا بمطلب توظيفنا جميعا بدون استثناء واحد منا.

في انتظار التوقيع الرسمي على محضر "المعاناة" بعد زوال ذلك اليوم المشهود.

كانت قاعة الاجتماع مكتظة بممثلي التنسيقيات الأربع والمجموعات المنضوية تحت لوائها، وبحضور ممثلي القطاعات الوزارية المكلفة بالملف، إضافة إلى وجود لافت لعناصر الأمن.

تم التوقيع رسميا على المحضر الذي استثنى منه إخوة لنا تقاسمنا معهم عملاً نضاليا بغير موجب حق، ولكن هكذا شاءت الأقدار، ليتقسم، بعد ذلك، العاطلون من أصحاب الشهادات العليا إلى قسمين "أطر المحضر" أو "المحضريون" و"أطر 2011" وكان هذا سببا في وقوع شرخ بين الجانبين، لا يزال قائما إلى الآن.

انفض الاجتماع وأسدل الستار على مرحلة من مراحل نضال الأطر العليا من أجل العزة والكرامة، وبتنا ننتظر بفارغ الصبر الشروع في الإجراءات الحكومية الضرورية لتعيين مناصبنا في الميزانية، وما كنا نعتقد أن رياح التغيير السياسي ستأتي بما لا تشتهيه سفينة المحضريين.

محمد أمين السقال
ممثل الأطر الموقعة على المحضر

العيون

مائدة مستديرة لصون وتثمين الثقافة الحسانية

دعا ثلة من الباحثين والمهتمين بثقافة الصحراء، المشاركين في مائدة مستديرة نظمت بالعيون على مدى يومين، إلى صيانة وتثمين الثقافة الحسانية كإحدى مكونات الهوية المغربية وتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها التنموية في الأقاليم الجنوبية. وأوصى المشاركون في هذه التظاهرة الثقافية، التي انطلقت أول الجمعة الماضية وتظمها اتحاد كتاب المغرب- فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة حول موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية .. تحديات ورهانات» بمأسسة الحسانية وتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الحسانية وذلك بإصدار قانون تنظيمي خاص يتعلق بتفعيل وإدماج الحسانية في كافة مناحي الحياة العامة.

كما أوصوا بإدماج الحسانية في منظومة التربية والتكوين مع ضرورة العمل على تعميم تدريسها في المناهج التربوية وكافة مستويات التعليم، والعمل على تقوية حضورها لغة وثقافة في السياسات العمومية والبرامج الحكومية مع دعم وتشجيع الفاعلين المهتمين بثقافة الصحراء من باحثين ومبدعين وجمعيات وفنانين.

وطالب الباحثون بدعم البحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة واللهجة الحسانية والعمل على مأسسة الشراكات في مجال تثمين والنهوض بالموروث الثقافي الحساني وحمايته وجعله رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

كما طالب الباحثون بالعمل على تبني مقاربة علمية في التعاطي مع مسألة التعدد اللغوي والثقافي، والعمل على تحقيق وتجميع المخطوطات والوثائق والتراث الثقافي المادي في الثقافة الحسانية وإنشاء متاحف تهتم بهذا الإرث التاريخي الثقافي مع استحضار التجارب الدولية المتعلقة بتدبير التعدد الثقافي واللغوي.

وخلص المشاركون في هذه التظاهرة الثقافية إلى أهمية تنظيم حملات إعلامية توعوية لإبراز دور الثقافة في التنمية المستدامة وخلق إطار وطني يعنى بصيانة التراث الثقافي الصحراوي في أهم مظاهره وتجلياته.

يذكر أن المشاركين في هذه المائدة المستديرة تناولوا ثقافة الصحراء وخصائصها وعلاقتها بالتنمية وكيف يمكن جعل التنمية عنصرا أساسيا للارتقاء بثقافة الصحراء والتعريف بعناصرها ومكوناتها على نحو مثمر وفاعل.

وتوزعت أشغال هذه التظاهرة على جلستين علميتين، تمحورت الأولى حول « ثقافة الصحراء والتنمية: مقاربات سياقية»، بينما تناولت الثانية «ثقافة الصحراء والتنمية: الرهانات والآفاق».

وبرمج المنظمون مداخلات متنوعة لامست «مناطق التقاطع بين الثقافة الحسانية والتنمية الشمولية» و «ثقافة الصحراء: تشخيص الواقع وسبل المساهمة في التنمية المحلية» و «ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل» و «التنمية وسؤال الهوية» و «تأهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي» و « تأثير تمثل الإنسان الصحراوي لمجاله على وتيرة التنمية».

وتناول الباحثون أيضا مواضيع انصبت حول «التراث الحساني في خدمة التنمية المحلية» و «الثقافة والتنمية/ رؤى وأبعاد: ثقافة الصحراء نموذجا» و«القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية» و «مركز الدراسات والأبحاث الحسانية ودوره في التنمية الثقافية المحلية».

وأكدوا أن البعد الثقافي للتنمية هو الذي ساهم في الإعلان عن حق الإنسان في الثقافة، وجعله أحد أهم اكتشافات القرن الماضي، ولذلك اعتبروا أن «ثقافة الصحراء بمقدورها السير نحو الابتكار واعتماد الفكر الخلاق كدعامة أساسية للتنمية المجتمعية، وذلك ضمن مشروع نهضوي شامل ومتنوع، يقوم بالأساس على الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد والمؤهلات البشرية والطبيعية».

ونصت أرضية اللقاء على أنه «لا يمكن الحديث عن البعد التنموي للثقافة الصحراء دون مشاركة صانعي القرار السياسي والفاعلين الاجتماعيين المحليين والتنمويين ومختلف المعنيين بدمج عناصر ثقافة الصحراء في السياسة العمومية وداخل الصيرورة الطبيعية والعادية لتنمية المجتمع مع ما تحتاج إليه هذه المسؤولية من حماية التراث الصحراوي بمختلف مكوناته الأدبية والفنية والجمالية، وصون الآثار والوثائق والمخطوطات وتسجيل الفنون الشعبية وتدوينها بالطرق العلمية الحديثة وتشجيع السياحة الصحراوية وجعلها رافعة للتنمية المجتمعية بالمنطقة وإنشاء البنيات التحتية الثقافية ذات العلاقة بالمسألة التراثية (متاحف، صالات العرض، خزانات تراثية..).

حفاظا للذاكرة والتراث اللامادي : حفل بالعيون لتوقيع ديوان الشاعر المحجوب ولد الطيب ولد يارا

13 ساعة مضت

بلادْنا – أبو إكرام

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، حفل توقيع ديوان الشاعر المحجوب ولد الطيب ولد يارة، رحمه الله، وذلك اليوم الاثنين 21 يوليوز 2014 بفندق المسيرة بالعيون على الساعة الحادي عشر ليلا.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني، أن تنظيم هذا الحفل يندرج في إطار تعزيز إستراتيجية حفظ الذاكرة الثقافية وصيانة الموروث الثقافي المادي واللامادي بدمج عناصرها في الحياة العامة وداخل صيرورة تنمية المجتمع. كما يهدف حفل التوقيع هذا، إلى إثارة الانتباه إلى أهمية وقيمة الاحتفاء برموز ثقافة الصحراء، وتخليد ذكراهم وتدوين إبداعاتهم ودراستها في أفق المساهمة في إغناء المكتبة الصحراوية بمؤلفات متخصصة تفيد الطلبة والباحثين وعموم القراء.

وأضاف نفس المصدر، أن برنامج حفل التوقيع يتضمن مداخلات وقراءات في الديوان وشهادات في حق الشاعر، يقدمها نخبة من الدارسين والشعراء، قصد إبراز الخصوصيات الفنية والجمالية للشعر الحساني، وإبراز العناصر الإبداعية التي شكلت الأغراض الأساسية لشعر المحجوب ولد الطيب، وحددت رؤيته للحياة والإنسان، ودور الشعر الحساني وقدرته على التفاعل مع قضايا المجتمع الذي ينتمي إليه.

http://bledna.com/%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%A7/

أكادير: شباب يراسلون الكتابة الخاصة للملك ضدا على توظيفات المُحاباة بالمجلس البلدي.

بتاريخ 21 يوليو, 2014 – حسن الحافة

راسل مجموعة من شباب أكادير سموّا أنفسهم "بشباب الإنبعاث"، كل من الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة و كذا وزارة الداخلية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة لرئاسة الحكومة و المجلس الأعلى للحسابات و والي المدينة و مؤسسات وزارية أخرى.

الرسالة المصاغة من طرف هؤلاء أذانت التوظيفات الأخيرة بالمجلس البلدي و التي إستفاد منها مجموعة من المقربين و الحاملين لنفس اللون السياسي للرئيس، حسب ما ورد في الرسالة من أسماء مع تبيّن هويتها السياسية وكذا العائلية.

هذه الرسالة التي دبّجها كاتبوها بشعارات الرئيس التي ما إنفك يصدح بها، إلا أن عرّت هذه التوظيفات عورة التسيير بدواليب المجلس. كما خيّروه بين النظر في تلك التوظيفات و إلا فإنه سينخرط ضمن كوكبة المفسدين الذين يتبجح بمحاربتهم في خطاباته وخرجاته الإعلامية.

و هذا هو نص الرسالة الموجهة للمؤسسات المذكورة أعلاه:

من أبناء مدينة الإنبعاث

سيادة رئيس المجلس البلدي لأكادير المحترم،

الأستاذ طارق القباج،

كما تعلمون، فإن المدينة التي تشرفون على تسييرها منذ ولايتين، و التي شهدت بفضل مصداقيتكم و حبكم الذي نتقاسمه و إياكم لها، مشاريع و مبادرات جعلتها تتبوأ مكانة متقدمة بين باقي المدن المغربية في العهد الجديد، عهد الديمقراطية و الشفافية و التشاركية، هذه الشعارات التي دافعتم عنها، و حاولتم تجسيدها على أرض الواقع بقطعكم الطريق على الفساد و المفسدين، لتكونوا بالنسبة لنا مثالا لرجال السياسة المتميزين الذين قل نظيرهم، و الملتزمين بالقيم، و النبل، و الأخلاق الفاضلة التي انعدمت في الآخرين.

لكن، للأسف سيادة الرئيس المحترم، أعلنت مؤخرا البلدية التي تشرفون على مباراة توظيف، حيث فصلت المناصب في ها على مقاس مجموعة من المحظوظين، المتسلقين و المتملقين الذين نعرفهم جيدا، و نعرف إمكانياتهم و مستوياتهم المعرفية المحدودة، و يؤسفنا أن نبلغكم أن مجموعة من الأسماء قد حسم في أمر توظيفها، و هذه بعضها:

كريم بوعي أخ غزلان بوعي (المكتب الجهوي للشبيبة الإتحادية) – الطاهر حما (مدير ديوانكم) – هشام الذهبي عضو الشبيبة الإتحادية)– كمال عطار(عضو الشبيبة الإتحادية)– زهرة عمارين (ديوانكم)

أعليوش محمد (عضو الشبيبة الإتحادية)– إبن أخ عبد الحليم البدوع سائقكم الخاص– نادية آماتي (الإستقبال بالبلدية)– – أخ المستشار يونس رزوقي – أخت رشيد واحمان أمينة واحمان المداوم بمقر الإتحاد الإشتراكي و عضو الشبيبة الإشتراكية...

سيادة الرئيس، هذا السلوك مرفوض أن يقع في عهدكم الذي رفعتم في شعارات المصداقية و الشفافية و الديمقراطية، و محاربة الفساد و المفسدين، و نقول لكم أن تجربتكم الرائدة هذه لا يجب أن تنتهي بهذا الشكل المخجل و المثير للشفقة، و الذي يضرب في الصميم كل ما رفعتموه من شعارات، و ما خضتم من حروب ضد كل أشكال الريع و الفساد، و يشككنا في مصداقيتكم و صدق خطابكم الذي تبنيناه، و جعلنا نصوت عليكم، و ندافع عن تجربتكم، نرجوا منكم سيادة الرئيس، أن تتحملوا مسؤوليتكم كما عهدناكم، و لا تتركوا للآخرين فرصة تلويث تجربتكم المتميزة، و صورتكم المثالية، و تدبيركم العقلاني و المحكم

لمجلس أكادير الجماعي.

مراسلتنا هذه، غيرة عليكم و على مصداقيتكم، و على مستقبل مدينتنا.

ملحوظة:

* وجهت نسخة إلى : الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة – ديوان صاحب الجلالة – رئاسة الحكومة – وزارة الداخلية – وزارة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة – المجلس الأعلى للحسابات – السيد والي ولاية أكادير – المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://agapress.com/%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D9%84/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=%25d8%25a3%25d9%2583%25d8%25a7%25d8%25af%25d9%258a%25d8%25b1-%25d8%25b4%25d8%25a8%25d8%25a7%25d8%25a8-%25d9%258a%25d8%25b1%25d8%25a7%25d8%25b3%25d9%2584%25d9%2588%25d9%2586-%25d8%25a7%25d9%2584%25d9%2583%25d8%25aa%25d8%25a7%25d8%25a8%25d8%25a9-%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25ae%25d8%25a7%25d8%25b5%25d8%25a9-%25d9%2584%25d9%2584

Selon le Think Tank «Atlantic Council» «Le Maroc est le pays le plus stable de la région du Maghreb»

Publié le : 22 juillet 2014 – MAP

Le Maroc est aujourd'hui le pays «le plus stable» de la région du Maghreb, grâce au train de réformes initiées par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, bien avant l'avènement du «printemps arabe», souligne une étude publiée, lundi, par le prestigieux think tank américain Atlantic Council.

«Le Maroc est aujourd'hui crédité des meilleures appréciations en tant que pays le plus stable de la région du Maghreb, où le Royaume se trouve à l'avant-garde du progrès et des réformes politiques», note l'auteur de cette analyse, Karim Mezran, membre éminent du Centre Rafik Hariri pour le Moyen-Orient, relevant de l'Atlantic Council.

Fort de ce cachet distinctif, le Maroc projette une force stabilisatrice dans la promotion de la paix et de la sécurité régionales, affirme-t-il, en citant la formation d'imams de pays africains et la propagation des valeurs de tolérance religieuse.

Karim Mezran fait observer que le respect dont jouit le Maroc sur la scène internationale, sous le leadership de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, s'est traduit par la mise en œuvre de partenariats avec les Etats-Unis à travers notamment l'accord de libre-échange et le Dialogue stratégique, ainsi qu'avec l'Union Européenne avec laquelle le Royaume est lié par un statut avancé, et plusieurs pays de la région Mena.

L'analyse indique, par ailleurs, que le Maroc n'a pas attendu le «printemps arabe» pour lancer ces réformes, dans la mesure où celles-ci avaient trouvé leur expression sur le terrain depuis l'accession au Trône du Souverain.

Cette dynamique vertueuse, note l'auteur de l'analyse, s'est traduite par la consolidation des droits de l'Homme, grâce notamment au nouveau Code de la famille, l'Instance équité et réconciliation, qui a soldé les violations passées des droits de l'Homme et la consolidation des attributions du CNDH, conformément aux dispositions de la nouvelle Constitution, outre la mise en place d'une stratégie portant sur une politique globale en matière d'immigration et la réforme de la justice militaire.

Le plébiscite populaire de la nouvelle Constitution, que Sa Majesté le Roi avait proposée au peuple marocain, avait été salué par la communauté internationale, comme le sont les profonds changements que connaît la société marocaine avec une plus grande participation des femmes aux plans sociétal et politique, conclut l'analyse.

http://www.lematin.ma/express/2014/selon-le-think-tank--atlantic-council-_-le-maroc-est-le-pays-le-plus-stable-de-la-region-du-maghreb-/206286.html